OPEN ACCESS
Scholars International Journal of Linguistics and Literature
Abbreviated Key Title: Sch Int J Linguist Lit
ISSN 2616-8677 (Print) |ISSN 2617-3468 (Online)
Scholars Middle East Publishers, Dubai, United Arab Emirates
Journal homepage: https://saudijournals.com

Review Article

دور مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل القطاع الخاص في نيجيريا: دراسة تحليلية

مبارك إبراهيم مرافا

معهد صكتو للدراسات الإسلامية رنغمي صكتوو

DOI: https://doi.org/10.36348/sijll.2025.v08i02.002 | **Received:** 02.01.2024 | **Accepted:** 06.02.2025 | **Published:** 12.02.2025

***Corresponding author:** مبارك إبراهيم مرافا
معهد صكتو للدراسات الإسلامية رنغمي صكتو

Abstract

دور مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل القطاع الخاص في نيجيريا: دراسة تحليلية تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل القطاع الخاص في نيجيريا، مع التركيز على الأدوات والآليات التي تعتمدها هذه المؤسسات لدعم التنمية الاقتصادية والاستثمار. تناولت الدراسة أهمية التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في نيجيريا، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدولة. كما استعرضت الدراسة مساهمات البنك الإسلامي للتنمية، من خلال مؤسساته المختلفة مثل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة(ITFC) ، في تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ساهم البنك الإسلامي للتنمية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، من خلال توفير التمويل الميسر وتعزيز الشراكات مع البنوك المحلية. قدم البنك أدوات تمويلية إسلامية مثل المرابحة، المشاركة، والاستصناع، ما ساعد على تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل. عملت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) على توفير استثمارات مباشرة وغير مباشرة لدعم النمو المستدام للشركات النيجيرية. ساهمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في تسهيل عمليات التجارة الخارجية، مما عزز قطاع التصدير والاستيراد في البلاد. ضرورة توسيع نطاق التمويل الإسلامي ليشمل قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية. تعزيز الشراكة بين مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية والجهات الحكومية والقطاع الخاص لضمان استدامة التمويل. زيادة الوعي بآليات التمويل الإسلامي بين رواد الأعمال والمستثمرين لتعزيز الاستفادة منها يلعب البنك الإسلامي للتنمية دورًا حيويًا في تمويل القطاع الخاص في نيجيريا، من خلال تقديم حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد..

Keywords: لبنك, الإسلامي, للتنمية, تمويل, نيجيريا

Copyright © 2025 The Author(s): This is an open-access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution **4.0 International License (CC BY-NC 4.0)** which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium for non-commercial use provided the original author and source are credited.

المقدمة

يُعد التمويل الإسلامي أحد الأدوات الاقتصادية الحيوية لتعزيز التنمية المستدامة، لا سيما في الدول النامية. ومن بين هذه الأدوات، يبرز دور البنك الإسلامي للتنمية ومؤسساته في تقديم الدعم المالي للقطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والتعدين والطاقة، وهي قطاعات استراتيجية تشكل أساسًا للنمو الاقتصادي في نيجيريا.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل صيغ التمويل التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية لقطاعي الصناعة والطاقة في نيجيريا، وتقييم انعكاساتها على التنمية الاقتصادية. يتم ذلك من خلال استعراض نماذج عملية لمشاريع مُمولة، مع التركيز على الأدوات التمويلية المستخدمة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

مفهوم التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية:

تعريف التمويل الإسلامي:

التمويل الإسلامي هو نظام مالي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتمد على صيغ تمويلية تتسم بالعدالة والشفافية مثل المرابحة، الإجارة، المشاركة، والمضاربة.

دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية

يُسهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

- توفير مصادر تمويل مستدامة للمشاريع الإنتاجية.
- تعزيز الشمول المالي عبر تقديم خدمات مالية تلائم شرائح متنوعة من المجتمع.
- دعم البنية التحتية وخلق فرص عمل جديدة.

واقع قطاع التصنيع والمعدن الصلبة:

التصنيع هو مجموعة فرعية من القطاع الصناعي، ويشمل التصنيع تحويل المواد الخام إلى سلع استهلاكية نهائية أو سلع وسيطة أو منتجة، والتصنيع مثل الأنشطة الصناعية الأخرى، يخلق طرقًا للتوظيف، ويساعد على تعزيز الزراعة، ويساعد على تنويع الاقتصاد، وأيضا يساعد المجتمع على زيادة أرباحه من النقد الأجنبي بالإضافة إلى تمكين العمالة المحلية لاكتساب المهارات، علاوة على ذلك، فإنه يقلل من مخاطر الاعتماد المفرط على التجارة الخارجية ويؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد المتاحة.

ومنذ عام 2005م، شهدت الصناعة التحويلية باستمرار نموًا متراجعًا، حيث انخفض النمو إلى 9،68% في عام 2005؛ 9،49% في عام 2006م؛ وارتفع الى 9،68٪ في عام 2007م وانخفض الى 9،04% و 7،93% و7،67% خلال 2008-2010م بالتوالي، وارتفع الى 17،81% في عام 2011م، وانخفض الى 13،34% و 21،79% بين عامي 2012-2013م، ونما الى 14،72% في عام 2014م، ثم انخفض الى -1،46%، و-4،31%، و-0،21% خلال 2015-2017م [1].

في نيجيريا، يشكل التمويل غير الكافي وغير المناسب للصناعات التحويلية من قبل القطاعين العام والخاص إلى جانب التطبيق غير الفعال لهذه الأموال عائقا أمام التنمية الصناعية، وأن مخصصات الميزانية لتطوير التنمية الصناعية غير كافية في كثير من الأحيان، وأن إنشاء الصناعة وإنتاجها وصيانتها كثيفة رأس المال بشكل كبير، ومع ذلك يتم توفير ائتمان ضئيل أو معدوم للصناعات. وعندما يتوفر الائتمان، يكون معدل الفائدة مرتفعًا، مما يزيد من تكلفة الإنتاج [2].

علاوة على ذلك كانت مرافق البنية التحتية غير كافية بشكل صارخ، وتتميز هذه من بين أمور أخرى بضعف الطرق الفرعية وعدم كفاية شبكة الطرق، ولا تزال إمدادات المياه والطاقة منخفضة في نيجيريا، مما استلزم استخدام مصادر بديلة للمياه والطاقة مع زيادة مصاحبة في

(1)Central Bank of Nigeria, Statistical Bulletin 2018.
(2)Ayanwale Abiodun Olayinka Samsideen, Nigerian Economy in Perspective, 115

تكلفة الإنتاج. وأكثر من ذلك، هناك القليل من مرافق الرعاية الصحية أو لا توجد مرافق رعاية صحية ميسورة التكلفة، وبالتالي فإن الكثير من أيام العمل تضيع بسبب اعتلال الصحة من بين أوجه القصور والانحلال البنى التحتية الأخرى.

أيضا هناك نقص المواد الأولية والمدخلات، حيث أن الزراعة هي مصدر رئيسي للمواد الخام للصناعة، وفي الوقت نفسه يمتلك غالبية المزارعين في القطاع الزراعي في نيجيريا حيازات صغيرة تتراوح بين صفر وأقل من 5 هكتارات. ويستخدمون معدات زراعية بدائية (مثل المعاول، وما إلى ذلك) وتقنيات الزراعة السيئة (مثل إراحة الأدغال، وحرق الأدغال، وتناوب المحاصيل، وعدم استخدام الأسمدة والبذور المحسنة). ويستخدم عدد قليل جدًا من هؤلاء المزارعين تقنيات الزراعة الآلية مثل الجرارات وأنظمة الري، وبالتالي فهم يقتصرون على الزراعة الموسمية، وهذا يحد من المواد الخام التي يقدمونها للقطاع الصناعي. وعلى نفس المنوال، تعتبر المدخلات غير الزراعية الأخرى نادرة أو مكلفة أو غير متوفرة في البلاد. وتلجأ معظم الصناعات إلى الاستيراد بكلفة عالية في مواجهة سعر الصرف غير المواتي. وهذا له تأثير سلبي على القطاع الصناعي.

ومما يعيق المنتج الصناعي النيجيري عدم قدرته التنافسية في الأسواق الدولية، ويمكن أن يُعزى عدم القدرة على المنافسة هذا إلى عدة عوامل، بما في ذلك ضعف التصنيف والتوحيد القياسي، وارتفاع تكلفة التسويق، وهيكل تكلفة الإنتاج المرتفع، والمعالجة والنقل إلى النقاط التجارية، وأسعار الصرف غير المواتية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، والسياسة المحلية ذات الصلة العوائق التي تميز ضد التصدير وأسعار المنتجات المنافسة.

كذلك تغير السياسات بشكل متكرر وعدم اتساقها نتيجة التغييرات في القيادة السياسية له تأثير سلبي على التنمية الصناعية في نيجيريا، بحيث لا يشجع إطار السياسة الفضفاض الاستقرار في استيراد وتصدير بعض العناصر الأساسية (إما كمواد خام أو منتجات تامة الصنع). وأيضًا، تفتقر السياسات المصاغة إلى أدوار محددة بوضوح للمشغلين مما يؤدي إلى التنفيذ غير الفعال.

وأيضا هناك تحدي القوى العاملة والمهارة، حيث يكاد يكون الدعم معدوما للبحث الأكاديمي التجريبي الذي يمكن أن يمتد إلى الصناعات. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في القوى العاملة المهنية والتقنية ذات الخبرة في الصناعة. وغالبًا ما يتعين على النيجيريين الاعتماد على المساعدات الخارجية والمغتربين للحصول على الدعم الفني الذي غالبًا ما يكون مكلفًا وغير متاح بسهولة.

وهناك تحدّ آخر حول تخفيض قيمة نيرة، ونظرًا لأن الصناعات النيجيرية تعتمد على الاستيراد من حيث مصادر المواد الخام، فإن العملات الأجنبية تؤثر على السعر الحدودي للسلع المستوردة وبالتالي تزيد من تكلفة الإنتاج.

وفيما يتعلق بالمعادن الصلبة، فهناك عمل كبير يتعين على الحكومة إنجازه. وتشمل بعض المشاكل التي يعاني منها ارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض الأسعار في السوق العالمية، وعدم كفاية التمويل لكل من رأس المال العامل، وشراء قطع الغيار، وتجديد الأجهزة والمعدات القديمة (انعكاس لعدم التزام الحكومة حتى الآن بالقطاع الفرعي)، وأيضا عدم إمكانية الوصول إلى مواقع التعدين بسبب الفيضانات المفرطة خلال موسم الأمطار، وزيادة أنشطة عمال المناجم والمهربين غير القانونيين، مما يحجب المستوى الحقيقي لإنتاج المعادن. ومع ذلك، فإن هذا القطاع له إمكانات كبيرة، ويمكن استغلاله ليصبح مساهماً هاماً في إجمالي الناتج ومصدر مهم للعملات الأجنبية، إذا كانت الحكومة توليه نفس المستوى من الاهتمام الممنوح للبترول الخام في المرحلة المبكرة من استغلالها.

واقع قطاع الطاقة في نيجيريا:

يتناول هذا المطلب قطاع الطاقة البترولية؛ وهو قطاع يشمل استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي:

تحتل نيجيريا المرتبة السادسة في إنتاج النفط الخام عالميا، والأولى في إفريقيا إلى جانب ذلك، فهي عضو في أوبك بحصة إنتاجية في أوبك تبلغ حوالي2،46 مليون برميل في اليوم، مما يجعلها أكبر منتج للنفط في إفريقيا، وبلغ متوسط إنتاج النفط الخام ما يقرب من 2،15 مليون برميل في اليوم اعتبارا من 2010م. كما لا تزال الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط الخام النيجيري، حيث تمثل 40٪ من إجمالي صادرات النفط في البلاد. وكان لدى نيجيريا ما يقدر بـ 37،2 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة اعتبارًا من يناير 2011. وتم العثور على غالبية الاحتياطيات على طول نهر (دلتا النيجر) في البلاد، وفي البحر في خليج بنين وخليج غينيا وخليج بوني. وتتركز أنشطة الاستكشاف الحالية في الغالب في البحر العميق مع بعض الأنشطة في حوض تشاد الذي في شمال شرق البلاد[3].

منذ أزمة الطاقة العالمية في 73/1972م، أصبح قطاع الطاقة الطاقة البترولية في الاقتصاد النيجيري المصدر الوحيد الأكثر أهمية للإيرادات، ولا سيما عائدات النقد الأجنبي. وارتفعت الإيرادات من قطاع البترول في حصة إجمالي الإيرادات من 55،4٪ في عام 1980 إلى أكثر من 80٪ في عام 2001. وتتجاوز الحصة في عائدات النقد الأجنبي حاليًا 90٪ من الإجمالي [4].

وتمثل الإيرادات من النفط المقدرة ب 6,530,630.10 نيره حيث يمثل 83% من إجمالي الإيرادات لعام 2008م. ولذلك تفسر هذه العوامل الهامة بأن قطاع الطاقة البترولية النيجيرية وقطاع الطاقة على أنه المحرك للنمو الاقتصادي الاجتماعي في نيجيريا بأكمله.

ويصنف النفط النيجيري في الغالب على أنه "خفيف" و"حلو" ، حيث أن النفط خال إلى حد كبير من الكبريت. وتعد نيجيريا أكبر منتج للزيت الحلو في أوبك، ويشبه هذا الزيت الحلو في تركيبته النفط المستخرج من بحر الشمال. ويُعرف هذا النفط الخام باسم "بوني لايت Bonny Light"؛ وهو أحد أسماء الخامات النيجيرية الأخرى، والتي تم تسميتها وفقًا لمحطة التصدير[5].

ووفقا لوزارة الموارد البترولية لدى نيجيريا إجمالي 159 حقلا نفطيا و1481 بئرا، والمنطقة الأكثر إنتاجية في البلاد هي "دلتا النيجر الساحلي" التي تضم 78 من أصل 159 حقلاً نفطياً، وكانت هذه المنطقة مصدرًا للصراع، وغالبًا ما تهاجم الجماعات المحلية البنية التحتية النفطية والموظفين من أجل الحصول على نصيب من الثروة النفطية، مما يجبر الشركات على إعلان وجود قوة قاهرة على شحنات النفط. وفي الوقت نفسه، تؤدي سرقة النفط إلى تلف خطوط الأنابيب، مما يؤدي إلى فقدان الإنتاج وإجبار الشركات على وقف الإنتاج.

إلى جانب ذلك، نتج عن التخريب والتزويد بالوقود وضعف البنية التحتية تلويث الهواء والتربة والمياه مما أدى إلى خسائر ملحوظة في الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض مخزون الأسماك في المنطقة. ووفقًا لتقرير ورد في صحيفة نيويورك تايمز؛ تسببت الانسكابات النفطية في تلوث الأرض والهواء والمياه مما أثر بشدة على القرى المحيطة من خلال تقليل المخزون السمكي وتلويث إمدادات المياه والأراضي الصالحة للزراعة[6].

وقد أدى عدم الاستقرار في منطقة "دلتا النيجر" إلى توقف العديد من الشركات من إنتاج كميات كبيرة، وتقدر وكالة استخبارات الطاقة أن قدرة إنتاج النفط الخام في نيجيريا كانت قريبة من 2،9 مليون برميل في اليوم في نهاية عام 2010م، ولكن نتيجة للهجمات على البنية التحتية للنفط، تراوح إنتاج النفط الخام اليومي بين 1،7 مليون و 2،1 مليون برميل. كل ذلك كان بسبب الهجمات المباشرة على البنية التحتية للنفط وكذلك تسرب خطوط الأنابيب والانفجارات الناتجة عن أنشطة التزويد بالوقود.

(3)NNPC Annual 2012, 60
(4)Ayanwale Abiodun Olayinka Samsideen, Nigerian Economy in Perspective, 123
(5) نفس المرجع السابق، ص 140
(6)NNPC Annual Report 2015, P 50

ووفقًا للوكالة الوطنية النيجيرية للكشف عن الانسكابات النفطية والاستجابة لها، تم الإبلاغ عن ما يقرب من 2400 انسكاب نفطي بين عامي 2006 و 2010م، وقدرت كمية النفط المتسرب في نيجيريا بحوالي 260 ألف برميل سنويًا على مدار الخمسين عامًا الماضية. وفي الآونة الأخيرة، أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) دراسة حول مدى الضرر البيئي الناجم عن أكثر من 50 عامًا من إنتاج النفط في المنطقة. وأكدت الدراسة مخاوف المجتمع فيما يتعلق بالتلوث النفطي عبر موارد الأرض والمياه، مشيرة إلى أن الضرر مستمر ويقدر أن الأمر قد يستغرق من 25 إلى 30 عامًا لإصلاحه.

إن قطاع الطاقة النيجيري يحتاج إلى استثمارات ضخمة لضمان توفير الطاقة، حيث أصبحت نيجيريا دولة منتجة للنفط منذ أكثر من ستة عقود، لكن مع ذلك لم تكن هناك استثمارات كبيرة للقطاع الخاص في سلسلة القيمة الكاملة لقطاع النفط المصب، وأن المساحة بأكملها كانت تهيمن عليها المؤسسات العامة مع ما يصاحب ذلك من عدم الكفاءة والتسريبات المالية التي ألحقت أضرارًا جسيمة بالاقتصاد النيجيري [7].

صيغ تمويل البنك الإسلامي للتنمية لقطاعي الصناعة والتعدين والطاقة في نيجيريا

صيغ التمويل وطبيعتها:

تقوم كل من "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، وهما من مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية، بتقديم الدعم المالي لقطاعات الصناعة والطاقة في نيجيريا. وتتضمن صيغ التمويل المستخدمة:

- **المرابحة** : يتم من خلالها تمويل استيراد وتصدير السلع بأسعار متفق عليها تشمل التكلفة بالإضافة إلى هامش الربح ويدفع المستفيد سعره على أقساط.
- **الإجارة** :تُستخدم لتمويل المشاريع طويلة الأجل مثل البنية التحتية والتجهيزات الصناعية.

وقدمت المؤسستان جميع عملياتها التمويلية إلى القطاع الخاص، حيث بلغ حجم التمويل المقدم 291 مليون دولار لصالح شركات مختلفة في نيجيريا.

مشاريع قطاع الصناعة والتعدين الممولة بصيغ المعاوضة:

تشمل المشاريع الممولة:

جدول (1): المشاريع الممولة من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (بالمليون دولار)

السنة	اسم المشروع	التمويل بصيغ المعاوضة		حالة المشروع
		النوع	التكلفة	
2009	شركة الأسمدة والاسمنت والمنتجات البترولية والدراجات النارية.		15	انتهى العمل بالمشروع

[7] https://dailytrust.com/power-sector-may-collapse-if-(lcci?fbclid=IwAR3AqBxjHZ0aRUszVSWHCTYGd4HVF6UVDWxiF9O2iBaWHkt8h67Ltc-7bXY)

	ألواح الصلب المدرفلة على البارد، كيماويات، ألوان، معدات وقطع غيار.	المرابحة	25	انتهى العمل بالمشروع
	المنتجات البترولية المكررة، والأسمدة، والمواد الخام، وقطع غيار الدراجات النارية.		20	انتهى العمل بالمشروع
2011	– الأسمدة، والاسمنت، والمنتجات البترولية.	المرابحة	20	انتهى العمل بالمشروع
	– المنتجات البترولية المكررة، والأسمدة، والمواد الخام، وقطع غيار الدراجات النارية.		15	انتهى العمل بالمشروع
2012	شركة "أورينتال فود إندستري"	الإجارة	28	انتهى العمل بالمشروع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الإسلامي للتنمية

المطلب الثالث: مشاريع قطاع الطاقة الممولة بصيغ المعاوضة

من المعلوم أن النفط لا يزال يمثل قطاعا استيراتيجيا وهاما للغاية لنيجيريا، حيث يشكل أكثر من 75% من إيرادات الحكومة الفيدرالية، و90% من عائدات التصدير، وحوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر سعر النفط المحدد الأكبر الوحيد لصحة وضع نيجيريا الخارجي، حيث التنوع التجاري هناك محدود للغاية في أحسن الأحوال.

جدول (2): المشاريع الممولة من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (بالمليون دولار)

السنة	اسم المشروع	**التمويل بصيغة المرابحة** **التكلفة**	**حالة المشروع**
2008	المنتجات البترولية	20	انتهى العمل بالمشروع
	المنتجات البترولية	8	انتهى العمل بالمشروع
	المنتجات البترولية	15	انتهى العمل بالمشروع
2007	المواد الخام والمنتجات البترولية المكررة	25	انتهى العمل بالمشروع
2012	المنتجات البترولية المكررة والأسمدة والمواد المضافة والاسمنت، وقطع غيار الدراجات النارية.	50	
2014	المنتجات البترولية المكررة والأسمدة والمواد الخام وقطع غيار الدراجات النارية.	50	انتهى العمل بالمشروع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الإسلامي للتنمية

يلاحظ جليا من الجدول كيف دعمت المؤسسة هذا القطاع من خلال تمويل استيراد المنتجات البترولية؛ والمواد الخام؛ وهي موارد طبيعية مثل النفط، والحديد الخام، والخشب، ولها دور هام وتأثير كبير في الصناعة والتجارة وعلى الاقتصاد، حيث يتقرر نجاح اقتصاد أي بلد من حجم الموارد الطبيعية في البلاد وداخل حدودها، ويتم استيرادها وتغييرها لاستخدامها في عمليات مختلفة كما تباع وتشترى في بورصات السلع في جميع أنحاء العالم.

ومن بين الشركات التي استفادت من تمويل "المؤسسة" والتي وقف عليها الباحث "مجموعة تشيكاسون المحدودة، نيجيريا"، (Chicason Group Limited, Nigeria)، وهي أحد العملاء الرئيسين للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في القطاع الخاص في نيجيريا، حيث استفادت بتسهيلات ائتمانية تقدر بـ 25 مليون دولار أمريكي في عام 2007 و 50 مليون دولار أمريكي في عام 2012م. وتحافظ "تشيكاسون" على أعمالها مع المؤسسة في قطاعات الطاقة والنفط والتصنيع، وهي مجالات حيوية داعمة لحركة النمو الاقتصادي في نيجيريا.

ويُستخدم هذا التمويل في استيراد المنتجات المنتجات البترولية المكررةوالأسمدة والمواد الأولية لخطوط الإنتاج واستيراد قطع الغيار لمشروع تجميع الدراجات النارية. وبهذا التمويل، كانت تشيكاسون أول شركة في نيجيريا مملوكة للقطاع الخاص تتلقى تسهيلات من هذا القبيل من المؤسسة [8].

تقويم تمويل قطاعي الصناعة والتعدين والطاقة:

ساهمت عمليات التمويل في:

- **خلق فرص عمل** :تم توفير وظائف جديدة في الشركات والمؤسسات المستفيدة.
- **زيادة الطاقة الإنتاجية** :ساعد التمويل على تحسين البنية التحتية وزيادة كفاءة الشركات.
- **تعزيز الاقتصاد المحلي** :كان للتمويل تأثير إيجابي على تنمية القطاعات الإنتاجية.

التحديات والفرص في تمويل القطاعات الإنتاجية في نيجيريا:

التحديات:

- **غياب آليات تقييم الأثر التنموي الشامل** :لم تُعتمد معايير دقيقة لقياس تأثير المشاريع.
- **ضعف البنية التحتية** :يؤثر نقص البنية التحتية على كفاءة استخدام التمويل.
- **التنوع المحدود للاقتصاد** :اعتماد نيجيريا الكبير على النفط يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار.

الفرص:

- **زيادة الطلب على الطاقة والصناعات التحويلية** :توفر فرصًا لتوسيع التمويل.
- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة** :يمكن أن يُسهم في تعزيز الشمول الاقتصادي.

الخاتمة

يشكل تمويل البنك الإسلامي للتنمية لقطاعي الصناعة والطاقة في نيجيريا نموذجًا عمليًا لدور التمويل الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية. رغم التحديات القائمة، فإن التأثير الإيجابي للمشاريع الممولة يظهر بوضوح في خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

من الضروري تطوير آليات تقييم شاملة لقياس الأثر التنموي وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية والحكومة النيجيرية لتحقيق استدامة التمويل وتنويع الاقتصاد.

([8]) المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة–التقرير السنوي 2012، ص 42

المراجع العربية:

1. تقرير البنك السنوي، 2017.
2. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة – التقرير السنوي 2012.

المراجع الإنجليزية:

1. Central Bank of Nigeria, Statistical Bulletin 2018.
2. Ayanwale Abiodun Olayinka Samsideen, *Nigerian Economy in Perspective*.
3. NNPC Annual Report 2015.
4. https://dailytrust.com/power-sector-may-collapse-if-lcci?fbclid=IwAR3AqBxjHZ0aRUszVSWHCTYGd4HVF6UVDWxiF9O2iBaWHkt8h67Ltc-7bXY